البحث السادس

اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في مجال العلوم نحو البحث العلمي والتدريس في جامعة أم القرى

د. إياد عبد الحليم محمد النجار*

الملخص

هدفت الدراسة إلى تعرف اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في مجال العلوم في الكلية الجامعية بالقنفذة نحو البحث العلمي والتدريس، تكونت عينة الدراسة من أعضاء هيئة التدريس في تخصص العلوم ذكوراً وإناثاً في الكلية الجامعية بالقنفذة، وكان عددهم 40 عضواً، منهم 18 أنثى، قام الباحث بإعداد استبانة لقياس الاتجاهات نحو البحث العلمي والتدريس، وتحقق الباحث من صدقها وثباتها.

أظهرت نتائج الدراسة: امتلاك جميع أفراد العينة اتجاهات إيجابية نحو البحث العلمي والتدريس، وإجماع (97.5% منهم) على أهمية البحث والتدريس للأستاذ الجامعي حيث تربطهما علاقة تكاملية، كما أظهرت هذه الدراسة أن معظم أعضاء هيئة التدريس (82% منهم) يرون أن الوظيفة الأولى للأستاذ الجامعي هي التدريس، لكنهم يتوجهون نحو البحث والنشر العلمي أكثر لوجود حوافز متعلقة بالترقية وزيادة الرواتب وكذلك السمعة والمكانة العلمية، كذلك أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة نحو البحث العلمي والتدريس تبعاً لمتغير الرتبة العلمية أو الجنس.

الكلمات المفتاحية: اتجاهات، البحث العلمي، التدريس، أعضاء هيئة تدريس العلوم.

* أستاذ مشارك في قسم المناهج وأساليب تدريس العلوم – جامعة أم القرى – السعودية.

1. مقدمة:

تسعى الجامعات إلى تحقيق أهدافها ورسالتها في بناء وتنمية المجتمع، ويتوقف ذلك على مدى قدرتها على أداء وظائفها المختلفة التي يمكن إجمالها في ثلاث وظائف رئيسة، هي نقل المعرفة من خلال التدريس، وإنتاج المعرفة من خلال البحث العلمي، وتنمية المجتمع وخدمته، ونجد أن كل وظيفة لا تعبر عن جهود مستقلة تتم بمعزل عن الوظيفة الأخرى، بل هناك صلة وثيقة بينها، فالعملية التعليمية تعد مجالاً خصباً لإثراء البحث، وهي في الوقت نفسه تعمل على إعداد الكوادر البشرية التي تتولى مسؤولية العمل في قطاعات الإنتاج المختلفة في المجتمع، بينما يهدف البحث العلمي إلى تحسين العملية التعليمية من ناحية ويسعى إلى الإسهام في تنمية المجتمع وحل مشكلاته من ناحية أخرى، ومن ثم توظف الجامعة الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات الاجتماعية وتطويره.

يعدّ التدريس والتعليم الوظيفة المقدّسة لعضو هيئة التدريس والجامعة، فمن خلالها يتم إعداد الخريجين المهنيين المتخصصين والمؤهلين للقيام بمتطلبات التنمية الوطنية الشاملة، كما يوفر الاحتياجات النوعية والكمية التي يتطلبها سوق العمل، إضافة إلى تعزيز وترسيخ قيم المجتمع وثقافته الدينية والأخلاقية لتواجه وتواكب تحديات العصر ومتطلباته، كذلك أصبح التعليم عامة والجامعي على وجه الخصوص أداة رئيسة تدفع وتعزز حركة الفرد والمجتمع في مضمار التقدم والتنمية الشاملة التي يتسم بها العالم المعاصر، وبات الفرد المتعلم العنصر الفعال في النهضة الشاملة للمجتمع، مع الحفاظ على القيم والأخلاق، ومن ثم أصبحت عملية التقدم والتنمية تقاس بما أنجزته الحكومات والمجتمعات من تعليم وتثقيف لأبنائها، وما حققته من خطط وبرامج تعليمية تساعد على النمو الاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي، وبناءً على ذلك فقد أيقنت كثير من الدول أهمية التعليم بصفة عامة، والتعليم الجامعي بصفة خاصة، لارتباطه الشديد بعوامل التنمية والتقدم، لذلك أصبح الإنفاق على الجامعات استثماراً حقيقياً في مجال تنمية الموارد البشرية وجزءاً من سياسة التنمية الشاملة.

أما الوظيفة الثانية للجامعة فهي: البحث العلمي ويعدّ أحد أهم وظائف الجامعات، فبدون بحث علمي تصبح الجامعة مجرد مدرسة تعليمية لعلوم ومعارف ينتجها الآخرون، وليس مركزاً للإبداع العلمي وإنماء المعرفة وإثرائها ونشرها والسعي لتوظيفها لحل المشكلات المختلفة التي يواجهها المجتمع، ويتطلب تعاوناً وثيقاً بين الجامعات والمؤسسات المختلفة للوقوف على قدرات الجامعات العلمية والتقنية من جهة، والتعرف على حاجات مؤسسات المجتمع المختلفة عامة، والمؤسسات الإنتاجية خاصة من جهة أخرى، بهدف تحديد مسارات بحثية واضحة يمكن أن تسهم في رقي مجتمعاتها وتقدمها، والتنسيق فيما بينها

لتحقيق غايات وأهداف مشتركة، تعود بالفائدة والمنفعة على جميع الأطراف ذات العلاقة، وتعدّ البحوث الجامعية التي تنجزها الجامعات أحد أهم مؤشرات الجودة والتميز في سلم تصنيف الجامعات محلياً وإقليمياً ودولياً، وباتت تشكل هذه البحوث مصدراً مالياً مهماً لتمويل أنشطة الجامعات من خلال المنح والهبات التي تحصل عليها من المؤسسات المختلفة، فإذا لم تحقق الجامعات وظيفتها في البحث العلمي الجاد والرصين ستعود بسلبيات كبيرة على المجتمع، ولن يسهم ذلك في تقدم الدول ورقيها، ومن هذا المنطلق، فقد أولت الجامعات في الدول المتقدمة برامج البحث والتطوير اهتماماً خاصاً، وذلك بتوفير البيئة العلمية المناسبة التي يمكن أن تنمو فيها البحوث العلمية وتزدهر، ورصدت لهذا الغرض الأموال اللازمة لتوفير الأجهزة المخبرية والمعدات العلمية التي يحتاجها الباحثون بتخصصاتهم المختلفة، ولقد أنشأت الجامعات في الدول المتقدمة المراكز البحثية المتخصصة والمختبرات الوطنية ذات الأهداف المحددة وفقاً لتوجهاتها واهتماماتها لتحوي كل نشاط الجامعات البحثي وتمثل بيت الخبرة الجامعي الذي يستمد منه صانعو القرار معلوماتهم لحل المشكلات، كما تلعب هذه المراكز دوراً هاماً في تكوين خطط بحثية يُستقطب لها العلماء الزائرون والباحثون المتفرغون وأعضاء هيئة التدريس المتخصصون.

وأصبحت البحوث العلمية الجامعية في الوقت الحاضر جزءاً أساسياً من مهام أعضاء الهيئات التدريسية وشرطاً أساسياً لترقيتهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي في البلدان المتقدمة، لذا يبذل أعضاء الهيئات التدريسية قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية الرصينة والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة والانتشار الواسع بين الباحثين في جامعات العالم المختلفة.

ومن خلال خدمة المجتمع تستطيع الجامعات توظيف ما لديها من قدرات وخبرات وكفاءات علمية في معالجة مشكلات مجتمعاتها وتطويرها نحو الأفضل، وتعدّ الجامعات معقلاً للعلم والتعليم والبحث العلمي لتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع، فهي التي تربط العلم بالمجتمع وتنسق الجهود العلمية بهدف تقدم المعرفة الإنسانية، من جهة ولجعل العلم يخدم تنمية المجتمع ونهضته من جهة أخرى، فتقوم الجامعات بدور مهم في تنمية المعرفة وتطويرها من خلال ما تقدم من بحوث تتناول مشكلات المجتمع المختلفة، وما تصل إليه هذه البحوث من حلول علمية في مختلف التخصصات، وميادين المعرفة المختلفة بهدف تطوير المجتمع والنهوض به إلى مستوى تكنولوجي واقتصادي وصحي وثقافي واجتماعي أفضل، كما أن الطاقة الكامنة في المؤسسات الجامعية لو أحسن استخدامها فإنها قادرة على إحداث ثورة وتغير اجتماعي ملحوظ نحو التقدم والرفاهية.

ومن بين هذه الوظائف تبرز وظيفتا التدريس والبحث العلمي على أنهما الأكثر أهمية وتأثيراً في حياة المجتمع وهما يؤثران بشكل واضح في الوظيفة الثالثة للجامعات وهي خدمة المجتمع وتنميته بشكل مباشر أو غير مباشر، لذلك نالت وظيفتا التدريس والبحث العلمي في الجامعات الكثير من الاهتمام في الأدب التربوي وأجريت حولهما الكثير من الدراسات وخاصة في أمريكا والمجتمع الغربي، ولكنها دراسات قليلة في الأدب التربوي العربي وخاصة في تخصص العلوم، حسب اطلاع الباحث.

أما أعضاء هيئة التدريس فهم حجر الزاوية وثروة الجامعات الحقيقية لأنهم مصدر العطاء المعرفي والإبداع العلمي فيها، يوظفون فكرهم وطاقاتهم ووقتهم لتؤدي هذه الجامعات دورها بشكل إيجابي وفعال، وتتحدد نوعية الجامعات من خلال نوعية أعضاء هيئة التدريس فيها، ويعتمد تطوير ونجاح أي تعليم جامعي على مدى ما يتوفر فيه من عناصر جيدة من أعضاء هيئة التدريس، فالهيئة التدريسية ممثلة في المدرس الجامعي هي الركن الأساسي في النظام التعليمي الجامعي، وهي حلقة الوصل بين المدخلات التعليمية بما تمثله من فلسفة وأهداف وبرامج، وبين المخرجات التعليمية المتمثلة في الطالب، إذ أقرت الكثير من الدراسات في الأدب التربوي المهتمة بموضوع التعليم في المؤسسة الجامعية ضرورة تطوير كفايات أعضاء هيئة التدريس الجامعي ومهاراتهم لأن مستوى التعليم العالي ونوعيته ونجاح المؤسسة الجامعية في تحقيق أهدافها مرهون بنوعية أعضاء هيئة التدريس، كونهم قادة التعليم، ولهم وظائف متعددة الجوانب في نقل المعارف وإنتاجها، ونظراً لأهمية الدور الذي يلعبه عضو هيئة التدريس في العملية التعليمية بالجامعة، ولكي يتمكن من القيام بدوره التربوي والتعليمي بشكل فعال، لابد من امتلاكه مجموعة من الكفايات المهنية مثل الكفايات التقويمية، والكفايات التدريسية، والكفايات الإنسانية، والكفايات التكنولوجية، والكفايات البحثية، التي ستنعكس إيجاباً على مستوى أدائه المهني، فتؤثر بالتالي على نواتج العملية التعليمية والتربوية. (إسماعيل، 2014).

وقد يعتقد كثيرون أن التدريس والبحث العلمي يمثلان دوراً مهنياً واحداً بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، وأنهما وجهان لعملة واحدة؛ إلا أن الكثير من الدراسات في الأدب التربوي التي تناولت الأدوار المهنية لأعضاء هيئة التدريس تؤكد أن هاتين الوظيفتين تمثلان في حقيقة الأمر دورين مختلفين في المهمات والالتزامات والتوقعات والمسؤوليات إذ يتطلب أداؤها مهارات وقدرات وخبرات مختلفة، ويحتاج الوفاء بها قدراً كبيراً من وقت أعضاء هيئة التدريس وجهدهم (الثبيتي، 2003)، وحسب مفهوم الدور المهني، فهناك رأيان معتد بهما في الأدب التربوي للدور المهني لعضو هيئة التدريس، الأول: يرى أن أعضاء هيئة التدريس يواجهون صراع الأدوار، وذلك من منطلق محدودية الوقت والجهد الذي لا يسمح لهم بأداء أدوارهم المهنية

المتمثلة في التدريس والبحث العلمي على أكمل وجه، وذلك لأن الوفاء بمتطلبات دور معين يكون في الغالب غلى حساب النجاح والتميز والعطاء في الدور الآخر، أي إن التدريس والبحث العلمي دوران متعارضان، ومصدر هذا التعارض هو عامل الوقت والجهد الذي يطغى على الدور الآخر، أما الرأي الثاني: فيرى أن التدريس والبحث العلمي دوران مهنيان تربطهما علاقة تكاملية وليست تعارضية، وأنهما نشاطان يعزز أحدهما الآخر، لأن النشاط البحثي يساعد على تطوير وتحسين المستوى العلمي والمعرفي والأدائي لأعضاء هيئة التدريس، وهذا ينعكس إيجابياً على حداثة المعلومات التي يتعلمها الطلاب (Olsen & Ada, 1996).

على الرغم مما تؤكده الجامعات في سياساتها العامة وأهدافها الرسمية من كون التدريس والبحث العلمي وظيفتان تتكاملان ولهما درجة متشابهة من الأهمية والأولوية؛ إلا أن معظم الجامعات ومنها الجامعات العربية والسعودية تعطي للإنتاج العلمي والبحثي أهمية أكثر وزناً مما تعطي للتدريس وخدمة المجتمع والجامعة عند فحص ترقيات أعضاء هيئة التدريس (وزارة التعليم، 1436هـ).

ولعلّ سبب اهتمام الجامعات بالبحث العلمي حرصها على السبق والتميز في مجال الإبداع المعرفي والعلمي، فالاكتشافات العلمية والاختراعات التقنية لا تتحقق إلا من خلال الأبحاث والتجارب العلمية التي تؤدي إلى إنتاج وتوليد معرفة ونظريات علمية جديدة وابتكارات متطورة، وهذه الاكتشافات والانجازات العلمية التي حققتها الجامعات المتقدمة من خلال البحث العلمي هي التي أعطت تلك الجامعات سمعة ومكانة علمية مرموقة في الأوساط الأكاديمية العالمية، فالسمعة والمكانة العلمية التي اكتسبتها تلك الجامعات المرموقة كان بسبب نشاطها البحثي؛ الأمر الذي مكّنها من الحصول على الدعم المالي، واستقطاب الكفاءات العلمية البارزة من أعضاء هيئة التدريس، وقبول أفضل النوعيات من الطلاب، كما أن المتخرجين من هذه الجامعات يجدون فرصة أفضل في سوق العمل حيث ينظر إليهم على أنهم أكثر تميزاً وإبداعاً.

على الرغم من أن التدريس يتطلب وقتاً وجهداً كبيراً من أعضاء هيئة التدريس، بمعدل 30-50 ساعة، يقضيها أعضاء هيئة التدريس في الإعداد للمحاضرات، والتدريس في القاعات، وإرشاد الطلاب، والإشراف عليهم في المختبرات، وتصحيح أوراقهم وبحوثهم واختباراتهم، إلا أن التدريس من الناحية الوظيفية لا يكافأ مثلما يكافأ البحث العلمي، ولا تُعطى له نفس الأهمية والدرجة عند قرارات الترقية وزيادة الرواتب والتثبيت الوظيفي، بالإضافة إلى ذلك يكافأ الباحثون المتميزون بتقليل العبء التدريسي، والتدريس

في برامج الدراسات العليا، والتعيين في المراكز الإدارية الأكاديمية، والعضوية في المجالس العلمية، ورئاسة هيئات تحرير المجلات العلمية، والترشح للمراكز الاستشارية، وغيرها.

طبعاً هذا لا يعني أن الجامعات قد تخلت عن وظيفتها التدريسية، إلا أن التساؤل يبقى مطروحاً حول أهمية وأولوية وظائف الجامعة، وكيف ينظر أعضاء هيئة التدريس لوظائفهم المتعددة في الجامعات؟ ومدى تكامل هذه الوظائف؟

وقد وجد الباحث صعوبة في إيجاد دراسات حديثة متعلقة باتجاهات أعضاء هيئة التدريس في مجال العلوم نحو البحث العلمي والتدريس في السعودية؛ إلا أن موضوع الأدوار المهنية للأستاذ الجامعي أجريت حوله العديد من الدراسات نظراً لأهميته، ومن هذه الدراسات:

دراسة موسى والعتيبي (2011) التي هدفت إلى التعرف على واقع أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران في التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، والجوانب الإدارية، واستخدمت استبانة طبقت على 105 من أعضاء هيئة التدريس، وأظهرت الدراسة أن تمكن الأستاذ الجامعي من تخصصه له درجة عالية من الأهمية، ورأى معظم أعضاء هيئة التدريس أن الأداء التدريسي يمثل محور الارتكاز في العمل الجامعي، كذلك رأى غالبية أفراد العينة أهمية البحث العلمي في تطوير وتحديث العملية التعليمية وجوانب المجتمع المختلفة، إلا أنهم أظهروا إيجابية أقل فيما يتعلق بالقدرة على إدارة فريق بحثي (Work Team)، وأرجع الباحث سبب ذلك إلى أن ثقافة فريق البحث لم تترسخ بعد في عقول معظم أعضاء هيئة التدريس الذين قضوا معظم حياتهم منشغلين بثقافة العمل البحثي الفردي.

وقام الثبيتي (2003) بدراسة هدفت إلى التعرف على اتجاهات الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي والتدريس ومكافأة كل منهما، تكونت عينة الدراسة من 30 عميد كلية، و148 رئيس قسم، و771 عضو هيئة تدريس في جامعة الملك سعود، وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وجامعة الكويت، أظهرت الدراسة أن غالبية أعضاء هيئة التدريس يرون أهمية وحيوية وظيفتي التدريس والبحث العلمي، وأن متطلبات البحث العلمي لا تتعارض مع متطلبات التدريس، وهما دوران تكامليان بحيث يعزز كلّ منهما الآخر، كما أن الحصول على الترقية هو العامل الأهم الذي يدفع أعضاء هيئة التدريس إلى البحث والنشر العلمي، كما أظهرت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية بين اتجاهات الإداريين وأعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي والتدريس والمكافآت، كذلك أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة نحو البحث العلمي والمكافآت تبعاً لمتغير الجامعة، بينما وجدت فروق دالة بين اتجاهاتهم نحو التدريس وذلك لصالح أفراد العينة من جامعة الكويت.

كذلك أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو البحث العلمي تبعاً لمتغير الرتبة العلمية وذلك لصالح الأساتذة والأساتذة المشاركين.

ودراسة ماميسيشفيلي وآخرين (Mamiseishvili & Miller & Lee, 2016)، التي هدفت إلى التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي نحو أدوارهم في البحث العلمي والتدريس وخدمة المجتمع وعلاقته بالرتبة الأكاديمية، تكونت عينة الدراسة من 4400 عضو هيئة تدريس في عدة جامعات أمريكية، واستخدمت استبانة للتعرف على مدى رضاهم عن أدوارهم في الجامعة، وقد أظهرت الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس في رتبة أستاذ مشارك أقل رضاً من الأساتذة والأساتذة المساعدين فيما يتعلق بوظائفهم، ومنها خدمتهم للجامعة والمجتمع، وكذلك العبء التدريسي، والمساواة في العمل، والدعم المؤسسي للأبحاث، إذ يرون أن الحوافز المقدمة لخدمة المجتمع قليلة، ولا تلعب دوراً رئيساً في معايير الترقية، وأوصت الدراسة المؤسسات التعليمية بضرورة تشجيع أعضاء هيئة التدريس على أدوارهم وتوفير الخدمات لهم، وتوفير الدعم الذي يحتاجونه، وتعزيز المساواة والاستقلالية لديهم، وتوفير بيئة مناسبة للعمل والبحث العلمي.

ودراسة بنتلي وكيفيك (Bentley & Kyvik, 2013)، وهي دراسة وصفية مسحية، هدفت إلى التعرف على الوقت الذي يمضيه أعضاء هيئة التدريس في البحوث العلمية مقارنة بأدوارهم الأخرى، وشملت الدراسة أعضاء هيئة التدريس الذين يرغبون في المشاركة والإفصاح عن ساعاتهم البحثية في 13دولة هي: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فنلندا، ألمانيا، إيطاليا، ماليزيا، النرويج، واستخدمت الدراسة التقارير الذاتية، والاستبانات، وقد أظهرت الدراسة وجود تباين كبير بين هذه الدول وما يصرفه أعضاء هيئة التدريس من وقتهم في البحث العلمي، كما أظهرت الدراسة أن هذه الاختلافات تعود إلى عوامل عدة، أهمها: أولاً: سياسة الجامعة فيما يتعلق بتخصيص وقت العمل للبحث بين أعضاء هيئة التدريس وما توفره من إمكانات، وثانياً: الدافع الفردي نحو البحث وما يجده الباحث من حوافز مادية أو معنوية (وقد اتفق معظم المشاركين في هذه الدول على أهمية هذا العامل في تحديد اتجاهات المشاركين، وقد يختلف من شخص إلى آخر فربما أحدهم امتلك دافعاً فردياً نحو التدريس أكثر من البحث)، وثالثاً: الالتزامات الأسرية وضيق الوقت المتاح للبحث، كما أظهرت أن الاهتمام بالبحث يقل مع تقدم العمر على حساب التدريس، ولا توجد فروق ذات دلالة تُعزى إلى جنس المشاركين فيما يتعلق بالوقت المستغرق بالبحث العلمي.

ودراسة تانج وتشامبرلين (Tang & & Chamberlain, 2010) وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر بعض العوامل مثل الرتبة العلمية، وطول الخدمة، وطبيعة الكلية في اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي والتدريس، تكونت عينة الدراسة من (233) من أعضاء هيئة التدريس في (6) جامعات أمريكية في ولاية تينيسي، واستخدمت استبانة مكونة من 21 فِقرة، تحدد اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي والتدريس، أظهرت نتائج الدراسة أن طول الخدمة كان له تأثير كبير على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالتوجه نحو البحث العلمي، بينما لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للكلية، وكشفت الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم 20 سنة أو أكثر من الخدمة، ورتبتهم أقل من أستاذ لديهم أدنى اتجاه نحو البحث العلمي، كما أظهرت أن الأساتذة بخبرة من (1-6) سنوات يعتقدون أن المكافآت تؤثر في التدريس، وأوصت الدراسة إدارة الجامعات بتطوير سياساتها وتعديل الثقافة الجامعية لتخدم المجتمع، وزيادة الدافعية لأعضاء هيئة التدريس لتحقيق أدوارهم في الجامعة.

ودراسة تانج وتشامبرلين (Tang & & Chamberlain, 1997)، وهي دراسة قديمة (منذ عشرين سنة)؛ إلا أنها مشابهة لدراسة (الثبيتي، 2003)، ونذكرها هنا لإجراء مقارنات من حيث مدى تغير اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو أدوارهم الجامعية، وقد هدفت إلى التعرف على اتجاهات الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي والتدريس من حيث طبيعة العلاقة بينهما ومكافأة كل منهما، تكونت عينة الدراسة من 155 رئيس قسم وعميد كلية، و232 عضو هيئة تدريس في 6 جامعات أمريكية، وقد أظهرت الدراسة أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن متطلبات البحث العلمي تتعارض مع متطلبات التدريس، وأنه يصعب أن يكون عضو هيئة التدريس باحثاً متميزاً ومدرساً فعالاً في الوقت نفسه، أما العمداء ورؤساء الأقسام فقد رأوا أن البحث العلمي والتدريس لا يتعارضان وإنما يكمل أحدهما الآخر، كما أنه لا يوجد فروق بين اتجاهات أعضاء هيئة التدريس والإداريين نحو البحث العلمي.

يتبين من استعراض الدراسات السابقة الآتي:

هناك دراسات تناولت اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي والتدريس وتأثير بعض المتغيرات عليها كالرتبة العلمية، وطول الخدمة، وطبيعة الكلية، ومنها: دراسة (الثبيتي، 2003)، ودراسة تانج وتشامبرلين (Tang & & Chamberlain, 1997)، ودراسة تانج وتشامبرلين (Tang & Chamberlain, 2010)، ودراسة ماميسيشفيلي وآخرين (Mamiseishvili, Miller & Lee, 2016)، وقد أظهرت هذه الدراسات الآتي: دراسة (الثبيتي، 2003) أظهرت أن العلاقة بين

البحث العلمي والتدريس علاقة تكاملية، وتؤثر الرتبة العلمية الأعلى إيجابياً على الاتجاه نحو النشاط البحثي، بينما أظهرت دراسة تانج وتشامبرلين (Tang & Chamberlain, 1997) أنها علاقة تعارضية، وأن مصدر هذا التعارض هو محدودية الوقت، أما دراسة تانج وتشامبرلين (Tang & Chamberlain, 2010) فقد أظهرت أن طول الخدمة كان له تأثير سلبي على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس فيما يتعلق بالتوجه نحو البحث العلمي، أما دراسة ماميسيشفيلي وآخرين (Mamiseishvili, Miller & Lee, 2016) فقد أظهرت أن أعضاء هيئة التدريس في رتبة أستاذ مشارك أقل رضاً من الأساتذة والأساتذة المساعدين فيما يتعلق بأدوارهم الجامعية.

هناك دراسات تناولت الوقت المستغرق في البحث العلمي والأنشطة الجامعية الأخرى، ومنها دراسة بنتلي وكيفيك (Bentley & Kyvik, 2013 التي أظهرت أن هناك تبايناً كبيراً في الوقت المستغرق في البحث العلمي لدى العديد من الجامعات ومن أهم الأسباب في ذلك الالتزامات العائلية، أما دراسة موسى والعتيبي (2011) فقد أظهرت أن الأنشطة الجامعية لعضو هيئة التدريس تتكامل مع بعضها، ولها جميعاً درجة كبيرة من الأهمية.

اتفقت معظم هذه الدراسات على أهمية وحيوية وظيفتي البحث العلمي والتدريس في الجامعات، وأظهرت هذه الدراسات أن هاتين الوظيفتين تمثلان دورين مهنيين لكل منهما متطلبات والتزامات مختلفة، وأن الاهتمام بالبحث العلمي يعود لما لهذا النشاط من آثار إيجابية متعلقة بالترقيات الوظيفية والسمعة الأكاديمية، وهذا لا يقلل من شأن التدريس وأهميته.

أما الدراسة الحالية فقد انفردت عن جميع الدراسات السابقة في أنها تناولت أعضاء هيئة تدريس العلوم في الجامعات السعودية واتجاهاتهم نحو أدوارهم في الجامعة، وفي حدود علم الباحث –الذي أجرى عملية بحث في المكتبات والإنترنت وقواعد المعلومات العربية والأجنبية– فإن الدراسات السعودية وخاصة في جامعة أم القرى حول اتجاهات أعضاء هيئة التدريس في مجال العلوم نحو البحث العلمي والتدريس كانت قليلة أو غير متوفرة، ولوجود طبيعة خاصة لهذا التخصص، وقد أشار إلى ذلك بعض الباحثين (Anderson & Others, 2011) وأكدوا أن لهذه التخصصات العلمية طبيعة خاصة لما تتضمنه من عبء تدريسي، وجانب تطبيقي عملي، من هنا تأتي هذه الدراسة الحديثة لتوضح توجهات أعضاء هيئة التدريس، وبالتالي تصف الواقع الجامعي، الذي يشهد عملية تطوير شاملة في جميع المؤسسات التعليمية السعودية، وقد أفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة مما احتوته من أدب تربوي يتعلق

بموضوع الدراسة، وكذلك أفادت من الاستبانات المستخدمة في الدراسات السابقة لبناء أداة الدراسة الحالية.

2. مشكلة البحث:

على الرغم مما تؤكده الجامعات عامة والسعودية خاصة في سياساتها العامة وأهدافها الرسمية أن التدريس والبحث العلمي وظيفتان تتكاملان ولهما درجة متشابهة من الأهمية والأولوية؛ إلا أن بعض الباحثين في جامعات عدة "حسب مقالة آندرسون وزملائه (Anderson & Others, 2011) والمنشورة في مجلةScience العالمية" يرون أن نظام المكافآت والترقية في الجامعات يحفز أعضاء هيئة التدريس على أن يوجهوا نشاطهم الأكبر نحو البحث العلمي، على الرغم من أهمية التدريس والتعليم، وخاصة في تخصصات العلوم والهندسة والتكنولوجيا، ويؤكد هؤلاء الباحثون أن لتخصص العلوم طبيعة خاصة لما يتضمنه من عبء تدريسي، وجانب تطبيقي عملي، وقد طالب هؤلاء الباحثون بالموازنة بين التدريس والبحث العلمي، وتعديل ثقافة تعليم العلوم في الجامعات المتوجهة نحو البحث العلمي، وتساءلوا هل نخفف من نشاطنا نحو البحث العلمي لصالح التعليم وإعداد الفرد للحياة؟

وفي الدراسة الحالية حاول الباحث وصف واقع الجامعات السعودية واتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم فيها، فقد لاحظ من خلال بعض التقارير السابقة واستطلاع آراء زملائه أن الواقع لا ينسجم مع المأمول من هذه المؤسسات التربوية، إذ نجد اهتماماً كبيراً في الجامعات السعودية بالتركيز على وظيفة البحث العلمي فأصبحت هذه البحوث جزءاً أساسياً من مهام أعضاء الهيئات التدريسية وشرطاً أساسياً لترقيتهم وتوليهم الوظائف القيادية في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي، ومع أن الجامعات تدعو أعضاء الهيئات التدريسية ليبذلوا قصارى جهودهم لإنجاز البحوث العلمية الرصينة والسعي لنشرها في المجلات والدوريات العلمية المحكمة ذات السمعة الدولية المرموقة والانتشار الواسع بين الباحثين في جامعات العالم المختلفة؛ إلا أن المتأمل في الإنجاز البحثي للجامعات العربية عموماً والسعودية خصوصاً يجده أقل من المأمول، ويؤكد التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع (اليونسكو) أنه على الرغم من الثروة التي تتمتع بها الدول العربية، فإن هذه البلدان تفتقر إلى قاعدة متينة في مجال العلوم والتكنولوجيا، كما أن كفاءة نظمها وأدائها الخاص بالتعليم العالي لا يزال ضعيفاً فيما يتعلق بشكل خاص بتوليد المعرفة، كما أن أنظمة تصنيف الجامعات في العالم تعتمد في مؤشراتها على منشورات أعضاء هيئة التدريس أو مؤشرات الاقتباس في البحث، وتعطي على ذلك نصف النقاط تقريباً، ولا نجد الجامعات العربية تحتل مراكز متقدمة في هذه

التصنيفات (اليونسكو، 2016)، فما سبب ضعفنا في النشاط البحثي؟ وهل يتجه أعضاء هيئة التدريس نحو التعليم على حساب البحث العلمي؟

فالجامعات السعودية وأنظمتها تدعو لمزيد من البحث العلمي، وفي نفس الوقت تدعو لإنجاز مهنة التدريس بعدّها وظيفة الأستاذ الجامعي المهمة والمقدّسة، وبلغة أخرى كأن الأستاذ الجامعي بين مطرقة الأعباء التدريسية ومتطلباتها وسندان النشاط البحثي وأهميته، وهما وظيفتان مختلفتان في المهمات والواجبات وتتطلبان وقتاً طويلاً من أعضاء هيئة التدريس، كما أن لتدريس العلوم خصوصية أخرى متعلقة بتخصصهم، تتطلب مزيداً من الوقت والجهد في التدريس والبحث العلمي، ويحتاج ذلك توفر الكثير من الأجهزة والمعامل؛ الأمر الذي قد يسبب تضارباً في أدوار عضو هيئة تدريس العلوم، هل يتوجه نحو البحث العلمي؟ لما له من أهمية كبيرة في صناعة المعرفة وتطوير المجتمع، أم يتوجه نحو التعليم والتدريس؟ الذي يعدّه وظيفة مقدسة لتعليم المعارف وغرس القيم والثقافة لدى الطلاب.

من هنا، جاءت هذه الدراسة محاولة من الباحث لاستقصاء اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم في جامعة أم القرى نحو البحث العلمي والتدريس، والتعرف على نظرتهم إلى أدوارهم في الجامعة، ومدى تكامل هذه الأدوار، ومدى تعارضها، وهل يميل ويرغب في أحد الأدوار أكثر من الآخر؟ وهل هناك فروق في اتجاهاتهم نحو هذه الأدوار تبعاً لمتغير الرتبة العلمية والجنس.

3. أسئلة الدراسة:

حاولت هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة الآتية:

3. 1. ما اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم في جامعة أم القرى نحو البحث العلمي والتدريس؟

3. 2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي والتدريس تبعاً لمتغير الرتبة العلمية؟

3. 3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي والتدريس تبعاً لمتغير الجنس؟

4. محددات الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على أعضاء هيئة تدريس العلوم في الكلية الجامعية بالقنفذة/ جامعة أم القرى للعام الدراسي 2017/2016م في المملكة العربية السعودية، وعددهم (40) عضواً (22 ذكوراً و18 إناثاً)، كما اقتصرت هذه الدراسة على اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم التي تضمنتها الاستبانة التي أعدها الباحث، كما يحدد تعميم نتائج هذه الدراسة: أداة الدراسة المستخدمة، وآلية جمع البيانات،

والمدة الزمنية المستغرقة في جمع البيانات، وعليه فإن تعميم النتائج على مجتمعات أخرى يتطلب تشابه هذه المجتمعات بمجتمع الدراسة الحالية.

5. أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من اعتبارات عدة يتمثل أبرزها بما يأتي:

5. 1. من الناحية النظرية: تتمثل أهمية الدراسة النظرية في أنها تندرج في حقل الدراسات المعنية ببحث وتحليل أدوار أعضاء هيئة تدريس العلوم في إحدى مؤسسات التعليم وهي الجامعة، واتجاهاتهم نحو هذه الأدوار، وبالتالي تعدّ الدراسة مدخلاً لفهم عنصر مهم في النظام التعليمي الجامعي وهو عضو هيئة التدريس، والذي يؤثر دوره بشكل فاعل في مخرجات هذا النظام، كما تقدم هذه الدراسة إطاراً نظرياً يتناول تحديد مفاهيم الدراسة (كالاتجاه، والبحث العلمي، والتدريس، وعضو هيئة تدريس العلوم).

5. 2. من الناحية العملية (التطبيقية): تأتي هذه الدراسة لرصد وتحليل أدوار أعضاء هيئة تدريس العلوم وهي البحث العلمي والتدريس، وطبيعة العلاقة بين هذه الأدوار، وهل يراها علاقة تكاملية أم علاقة تصارعية، وبالتالي فإن موضوع الدراسة يعد مدخلاً لفهم بعض جوانب النظام التعليمي الجامعي من ناحية والكشف عن المشكلات التي تواجهه؛ الأمر الذي قد يسهم في تقديم تغذية راجعة لصانعي القرار في الجامعة لتطوير وظيفتي التدريس والبحث العلمي واللوائح المتعلقة بهما وبالترقيات والمكافآت بما يحقق الأهداف المطلوبة.

كما تعدّ هذه الدراسة من الدراسات القليلة –في حدود علم الباحث– التي أجريت في السعودية وفي جامعة أم القرى في تخصص العلوم، عن اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي والتدريس، وقد أشار كثير من الباحثين –كما مر سابقاً– إلى خصوصية مجال العلوم من حيث العبء التدريسي والجانب التطبيقي العملي.

وتأتي هذه الدراسة الحديثة لتصف جزءاً من الواقع التعليمي في السعودية، الذي يشهد عملية تطوير تعليمية شاملة، وقد تسهم في تحديد بعض مواطن القوة والضعف في هذه العملية التطويرية، وقد أشارت بعض التقارير –كما ذكر سابقاً– إلى ضعف النشاط البحثي في الجامعات العربية.

كذلك تستخدم هذه الدراسة أداة خاصة للتعرف على اتجاهات أعضاء هيئة التدريس نحو التدريس والبحث العلمي، يمكن أن تثري المكتبة العلمية بأداة جديدة يمكن استخدامها في أبحاث ودراسات علمية أخرى تتصل بنفس المجال.

7. هدف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم في جامعة أم القرى نحو البحث العلمي والتدريس، ونظرتهم إلى مدى تكامل هذه الوظائف وهل هناك فروق في اتجاهات العينة تبعاً لمتغير الرتبة العلمية والجنس.

8. التعريفات الإجرائية:

8. 1. عضو هيئة تدريس العلوم الجامعي: هو كل مدرس في الجامعة من حملة شهادة الدكتوراه في تخصص العلوم (فيزياء، كيمياء، أحياء، علوم أرض)، ويتم تعيينهم برتبة أستاذ مساعد، أو أستاذ مشارك، أو أستاذ، وتتمثل واجباتهم المهنية في تدريس مقررات العلوم والبحث العلمي وخدمة الجامعة والمجتمع.

8. 2. الاتجاه نحو البحث العلمي والتدريس: شعور إيجابي أو سلبي يتكون لدى عضو هيئة التدريس من خلال التجربة، ويجعله أكثر اهتماماً وتفضيلاً لنوع من أدواره الجامعية، والمتمثلة بالتدريس والبحث العلمي، ويؤثر في سلوكه واستجابته وآرائه (علام، 2000).

ويقاس إجرائياً في هذه الدراسة من خلال استبانة الاتجاه نحو البحث العلمي والتدريس، التي تم تصميمها لهذا الغرض.

8. 3. البحث العلمي: منهجية منظمة يقوم بها شخص أو أكثر من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمي "مشكلة البحث"، باتباع طريقة علمية منظمة تسمى "منهج البحث" بهدف الوصول إلى حلول ملائمة للمشكلة، أو إلى نتائج صالحة للتعميم علي المشاكل المماثلة تسمى "نتائج البحث"، أو هو الإنجاز الذي يعتمد على الأسس العلمية المتعارف عليها، ويتم نتيجة جهود فردية أو جهود مشتركة أو الأمرين معاً (وزارة التعليم، 1436هـ).

8. 4. التدريس الجامعي: مهنة ونشاط أكاديمي يتطلب مهارات وخبرات كبيرة في الفرع المعرفي لعضو هيئة التدريس، وفي المهارات التواصلية والبين شخصية؛ الأمر الذي يتطلب من المدرسين أن يمتلكوا معرفة وفهماً ومهارة لمدى واسع من أساليب التدريس والتقويم ومبادئ التعلم لتحقيق الأهداف المطلوبة، ويتمثل إجرائياً بتدريس المقررات الجامعية (وزارة التعليم، 1436هـ).

9. منهجية الدراسة وإجراءاتها:

تعدّ هذه الدراسة دراسة وصفية، ويعتمد المنهج الوصفي على دراسة الواقع أو الظاهرة كما هي في الواقع ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً سواء باستخدام الأسلوب الكيفي أو الكمي، وتستخدم هذه الدراسة

المنهج الوصفي لوصف اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم في جامعة أم القرى نحو البحث العلمي والتدريس.

9. 1. مجتمع الدراسة: تكوّن مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيئة تدريس العلوم من حملة شهادة الدكتوراه، في جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية في جميع تخصصات العلوم (فيزياء، كيمياء، أحياء، علوم أرض)، وشملت جميع الرتب العلمية: أستاذ مساعد، وأستاذ مشارك، وأستاذ، وذلك في الفصل الأول للعام الدراسي 2017/2016 م، وقد بلغ عددهم (153) عضواً (حسب إحصاءات إدارة شؤون أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعة لعام 2017/2016.

9. 2. عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة كعينة قصدية من الكلية الجامعية بالقنفذة التابعة لجامعة أم القرى، وتضم هذه الكلية أقساماً متعددة تشمل: الأحياء، والفيزياء، والكيمياء، وعلوم الأرض، والرياضيات، واللغة العربية، والدراسات الإسلامية، والتربية البدنية، والتربية الفنية، والتربية وعلم النفس، وقد كانت العينة قصدية ذلك لأن هذه الكلية تشمل جميع تخصصات العلوم، وتضم جميع الرتب العلمية لأعضاء هيئة تدريس العلوم، ذكوراً وإناثاً، الأمر الذي يجعل هذه الكلية وأعضاء هيئة تدريس العلوم فيها يشكلون عينة ممثلة لمجتمع جامعة أم القرى، وهذه الكلية تبعد عن بقية الكليات في جامعة أم القرى حوالي 400 كلم، ولأن الباحث يعمل في هذه الكلية يسهل إجراءات تطبيق الدراسة، وقد شملت عينة الدراسة جميع أعضاء هيئة تدريس العلوم في الكلية الجامعية بالقنفذة والبالغ عددهم (40) عضواً (22 ذكوراً، و18 إناثاً)، وهم بذلك يشكلون عينة ممثلة بنسبة 26% من مجتمع الدراسة، والجدول (1) يبين توزيع أفراد عينة الدراسة حسب متغيرات الدراسة.

جدول 1

توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الرتبة العلمية والجنس

	المتغيرات	العدد	النسبة المئوية %
الرتبة العلمية	أستاذ	5	12.5
	أستاذ مشارك	11	27.5
	أستاذ مساعد	24	60
الجنس	ذكور	22	55
	إناث	18	45

9. 3. أداة الدراسة:

استخدم الباحث في هذه الدراسة استبانة تهدف إلى قياس اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم في جامعة أم القرى نحو البحث العلمي والتدريس، وقد تمّ إعداد هذه الاستبانة وفقاً للخطوات الآتية:

تمت مراجعة الأدبيات التي تناولت موضوع الدراسة، وفي ضوء هذه الدراسات واعتماداً على أسئلة الدراسة تم وضع قائمة أولية خاصة باتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي وعددها (10) فقرات، وهي الفقرات ذات الأرقام: 1، 3، 5، 6، 8، 10، 13، 14، 16، 20، كما تم وضع قائمة أولية خاصة باتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو التدريس وعددها (10) فقرات، وهي الفقرات ذات الأرقام: 2،4، 7، 9، 11، 12، 15، 17، 18، 19، وقد روعي في كتابتها أن تكون إجابة أفراد العينة عن فقرات الاستبانة من خلال اختيار أحد خمسة خيارات على مقياس خماسي متدرج، وهذه الخيارات هي: موافق بشدة وله خمس درجات، وموافق وله أربع درجات، ومحايد وله ثلاث درجات، وغير موافق وله درجتان، وغير موافق بشدة وله درجة واحدة، كما اعتمد الباحث الميزان التقديري والوسط المرجح لمقياس ليكرت الخماسي كما في الجدول (2).

جدول 2

ميزان تقديري وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	المتوسط المرجح	الاتجاه العام
غير موافق بشدة	من 1 – 1.8	عدم الموافقة بشدة
غير موافق	من 1.81 – 2.6	عدم الموافقة
محايد	من 2.61 – 3.4	الحيادية
موافق	من 3.41 – 4.2	الموافقة
موافق بشدة	أكبر من 4.2	الموافقة بشدة

9. 3. 1. صدق الأداة:

9. 3. 1. 1. لقد تحقق صدق المحتوى للأداة، إذ تمّ عرض أداة التحليل في صورتها الأولية على مجموعة من المحكّمين، عددهم ثمانية أشخاص، وهم: أعضاء هيئة تدريس مختصون بالقياس والتقويم التربوي، والمناهج وطرق التدريس، وطلب إليهم أن يحكموا على هذه الاستبانة من حيث مدى قياسها لاتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو التدريس والبحث العلمي، ومدى وضوح فقرات الاستبانة وصدقها الظاهري، وقد تمت كذلك مقابلة المحكّمين، ومناقشتهم في إجاباتهم، وتمّ تعديل بعض الفقرات، ودمج البعض الآخر حتى نالت موافقتهم التامة، وبذلك شملت الاستبانة في صورتها النهائية (20) فقرة.

9. 3. 1. 2. بعد ذلك قام الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة، عن طريق حساب علاقة كل فقرة بالدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، وقد كانت درجة الاتساق الداخلي للمجالات مع الدرجة الكلية للاستبانة كالتالي: (0.78) لمجال الاتجاه نحو البحث العلمي، و(0.76) لمجال الاتجاه نحو التدريس، وهذا يدل على أن معامل الاتساق الداخلي لفقرات المقياس جيد، الأمر الذي يشير إلى صدق الاستبانة.

9. 3. 2. ثبات الأداة: تمّ حساب ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ وقد بلغت قيمة ألفا للأداة ككل (0.81)؛ وهي نسبة تشير إلى كفاءة الأداة.

9. 3. 3. التطبيق النهائي للاستبانة: بعد التحقق من أن الاستبانة تتمتع بدرجة جيدة من الصدق والثبات، تمّ تطبيقها من قبل الباحث في الأسبوع الأول من شهر فبراير الفصل الأول للعام الدراسي 2017/2016م في الكلية الجامعية بالقنفذة/جامعة أم القرى، على عينة الدراسة، ثم قام الباحث بتحويل إجابات العينة عن فقرات الاستبانة إلى أرقام، وتمت معالجتها إحصائياً بالوسائل المناسبة.

9. 3. 4. المعالجة الإحصائية: تمّ استخدام الوسائل الإحصائية الآتية:

9. 3. 4. 1. معامل ألفا كرونباخ، ومعامل ارتباط بيرسون لحساب ثبات الاستبانة، واتساقها الداخلي.

9. 3. 4. 2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والتكرارات الخاصة باتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي والتدريس (للإجابة عن سؤال الدراسة الأول).

9. 3. 4. 3. تحليل التباين لدلالة الفروق بين اتجاهات أفراد العينة نحو البحث العلمي والتدريس تبعاً لمتغير الرتبة العلمية (للإجابة عن السؤال الثاني).

9. 3. 4. 4. اختبار (ت) لدلالة الفروق بين اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي والتدريس تبعاً لمتغير الجنس (للإجابة عن السؤال الثالث).

9. 4. متغيرات الدراسة:

9. 4. 1. المتغيرات المستقلة:

9. 4. 1. 1. الرتبة العلمية، ولها ثلاثة مستويات: أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد.

9. 4. 1. 2. الجنس، وله مستويان: الذكور، الإناث.

9. 4. 2. المتغيرات التابعة:

9. 4. 2. 1. اتجاهات أفراد العينة نحو البحث العلمي.

9. 4. 2. 2. اتجاهات أفراد العينة نحو التدريس.

10. عرض النتائج وتفسيرها:

10. 1. للإجابة عن سؤال الدراسة الأول: ما اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم في جامعة أم القرى نحو البحث العلمي والتدريس؟

فإنه، وكما ذُكر سابقاً، قام الباحث بتحويل إجابات العينة عن فقرات الاستبانة إلى أرقام، وتكرارات ونسب مئوية، ويظهر الجدول (3) البيانات المتعلقة باتجاهات أفراد العينة نحو البحث العلمي، كما يظهر الجدول (4) البيانات المتعلقة باتجاهات أفراد العينة نحو التدريس في جامعة أم القرى.

جدول 3

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية الخاصة باتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	الرتبة
5	4.63	0.63	92.6	1
1	4.13	0.79	82.6	2
3	4.03	0.86	80.6	3
10	4.0	0.64	80	4
14	3.98	0.77	79.6	5
8	3.85	0.36	77	6
6	3.68	0.89	73.6	7
16	3.50	1.26	58.33	8
20	2.88	0.97	57.6	9
13	2.03	0.92	40.6	10
الكلي	3.67	0.56	73.4	

يتبين من الجدول (3) أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة على فقرات الاتجاه نحو البحث العلمي، قد بلغ (3.67) بانحراف معياري (0.56)، وبمعنى آخر فقد أشار معظم أفراد العينة إلى أن اتجاهاتهم إيجابية نحو البحث العلمي، وقد تراوحت نسبة موافقتهم على فقرات الاتجاه بين 40.6-92.6%.

وقد جاءت هذه الفقرات مرتبة تنازلياً حسب درجة التقدير من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كالآتي:

يزيد نشاطي البحثي إذا توفرت المراجع والدوريات العلمية في الجامعة (4.63) بنسبة 92.6%، مكانتي العلمية وسمعتي الأكاديمية تعتمد على نشاطي البحثي ونتاجي العلمي (4.13) بنسبة 82.6%،

أرى أن البحث العلمي من أهم وظائفي كعضو هيئة تدريس في الجامعة (4.03) بنسبة 80.6%، أرى أن الترقيات العلمية تعتمد أساساً على النتاج العلمي، ولذلك أوجه معظم جهودي نحو الأبحاث العلمية والنشر العلمي (4) بنسبة 80%، أهم العوامل التي تجعلني أركز جهودي واهتمامي على البحث والنشر العلمي هي الحوافز (ويقصد بها زيادة الرواتب والترقيات العلمية) (3.98) بنسبة 79.6%، لدي رغبة في إجراء المزيد من الابحاث العلمية التي تشعرني بالإنجاز (3.85) بنسبة 77%، أعدّ نفسي باحثاً في المقام الأول (3.68) بنسبة 73.6%، أرغب في قضاء وقت في البحث العلمي أكثر من التدريس (3.5) بنسبة 58.33%، يدفعني نحو البحث والنشر العلمي ثناء زملائي ومديحهم أكثر من دافع الحوافز (زيادة الرواتب والترقيات العلمية) (2.88) بنسبة 57.6%، أنا قادر على البحث والنشر العلمي حتى وإن لم تتوفر المواد والأجهزة العلمية (2.03) بنسبة 40.6%.

ولعله من المناسب مناقشة الفقرات التي حصلت على أعلى متوسط وأكبر درجة موافقة، وكذلك الفقرات التي حصلت على أقل متوسط وعدم موافقة كما يأتي: الفقرة التي حازت أعلى متوسط مرجح، وكان ترتيبها الأول هي (يزيد نشاطي البحثي إذا توفرت المراجع والدوريات العلمية في الجامعة)، حيث حصلت على متوسط حسابي (4.63)؛ وهو أكبر من (4.2) "معيار المتوسط المرجح الذي اعتمد سابقاً حسب مقياس ليكرت"، ويعني أن الاتجاه العام يؤيد ويوافق على هذه الفقرة بشدة (97.5% منهم)، وهذا شيء يكاد يتفق عليه جميع أعضاء هيئة تدريس العلوم، فإذا أردنا أن ننجز ونقدم أبحاثاً علمية متميزة، لابد من توفير المراجع العلمية والدوريات والمجلات العالمية والأدبيات السابقة التي تعدّ من أساسيات البحث وأولى خطواته، ولعله من المناسب هنا الاستشهاد بمقالة نيوتن وهو يصف طبيعة العلوم، ويوضح خاصة من خصائصه، وهي أن العلم تراكمي البناء (أنا أقف على أكتاف العلماء الذين سبقوني)، فإذا أراد عالم أن يدرس ويبحث مشكلة علمية ما، فإنه –بالطبع– لا يبدأ من الصفر، بل يبدأ بحثه من حيث انتهى الذين سبقوه، ولهذا يرجع الباحث إلى الدوريات والمراجع والأدب السابق للإفادة من بحوث الآخرين، والعمل على حل مشكلة بحثه الجديدة (زيتون، 2004).

أما الفقرة التي حصلت على أقل درجة موافقة من وجهة نظر أفراد العينة، فهي (أنا قادر على البحث والنشر العلمي حتى وإن لم تتوفر المواد والأجهزة العلمية)، والتي كان متوسطها (2.03)، وبنسبة 40.6% وهي تقل عن المتوسط المرجح (2.6) ويعني أن الاتجاه العام لا يوافق على هذه الفقرة، وهو ينسجم تماماً مع الاتجاه العام للفقرة الأولى، فجميع أعضاء هيئة تدريس العلوم تقريباً يرون أن توفير المواد والأجهزة العلمية شيء مهم وضروري لإنجاز الأبحاث العلمية الجادة، ويكاد يتفق على ذلك جميع

المتخصصين في العلوم، وقد أشارت إلى ذلك مقالة آندرسون وزملائه (Anderson & Others, 2011) المنشورة في مجلة Science العالمية، فهناك طبيعة خاصة للبحث العلمي في مجال العلوم، الذي يتضمن جانباً علمياً نظرياً وآخر تطبيقي عملي، وهذا يتسق مع خاصة من خصائص العلوم، وهي أن العلم والمعرفة العلمية لها أدواتها وأجهزتها ومقاييسها الخاصة، التي يثق بها العلماء للحصول على بيانات ومعلومات دقيقة، وهذه متطلبات البحث العلمي المحكم الذي يسعى لتوليد المعرفة الجديدة وتوظيفها لخدمة المجتمع، وهذا يتفق مع ما توصل إليه (إسماعيل، 2014) و(حميد، 2007) لأن هناك غياباً في المجتمع العربي لإدراك أهمية وضرورة دعم العلم والعلماء، وعدم قيام معظم الدول العربية بمسؤولياتها للنهوض بأعباء تمويل البحث العلمي وتوفير متطلباته من أدوات وتجهيزات ومراجع.

كذلك يتضح من الجدول (3) أن الفقرة الثانية، وهي (مكانتي العلمية وسمعتي الأكاديمية تعتمد على نشاطي البحثي ونتاجي العلمي)، التي حصلت على متوسط حسابي (4.13) بنسبة 82.6%، ما يشير إلى أن الاتجاه العام لأفراد العينة يوافقون على هذه الفقرة ويؤيدونها، ولعلّ ذلك يعود إلى طبيعة الجامعات كمؤسسات أكاديمية تهتم بالسمعة والمكانة العلمية التي تعتمد في المقام الأول على النتاج العلمي والإبداع المعرفي لأعضاء هيئة التدريس فيها، فكلما تميز عضو هيئة التدريس في مجال البحث والنشر العلمي والتأليف انعكس ذلك إيجابياً على سمعته ومكانته العلمية، وأثر ذلك بدوره في سمعة الجامعة ومكانتها العلمية في الأوساط الأكاديمية، إضافة إلى ذلك، فإن الفقرة الثالثة، وهي (أرى أن البحث العلمي من أهم وظائفي كعضو هيئة تدريس في الجامعة)، بمتوسط حسابي (4.03)، أي إن معظم أفراد العينة (84.5%) يرون أن البحث العلمي يعدّ وظيفة أساسية من وظائف الجامعات، وأصبح ينظر إلى الجامعة على أنها مصدر الإبداع العلمي والمعرفي في المجتمع، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق البحث العلمي المتجدد.

ويؤيد ما سبق من اهتمام بالبحث العلمي ما ورد في الفقرة الرابعة والخامسة، وهما (أرى أن الترقيات العلمية تعتمد أساساً على النتاج العلمي، ولذلك أوجه معظم جهودي نحو الأبحاث العلمية والنشر العلمي)، و(أهم العوامل التي تجعلني أركز جهودي واهتمامي على البحث والنشر العلمي هي الحوافز (ويقصد بها زيادة الرواتب والترقيات العلمية)، بمتوسط حسابي (4.0)، (3.98) على التوالي، ويرى أفراد العينة أن الإنتاجية العلمية تبقى العامل الأهم في موضوع الترقيات الوظيفية، وهذا الأمر تشترك فيه معظم الجامعات في العالم، وهذا لا يتسق كثيرا مع الفقرة قبل الأخيرة، وهي (يدفعني نحو البحث والنشر العلمي ثناء زملائي ومديحهم أكثر من دافع الحوافز (زيادة الرواتب والترقيات العلمية)، والتي كان

متوسطها (2.88)، فكان الدافع الأكبر لأفراد العينة نحو البحث العلمي هو السمعة الأكاديمية المرموقة، والترقيات العلمية وما يتبعها من حوافز مادية، أما ثناء الزملاء ومديحهم فلم يحظَ بموافقة معظم أفراد العينة، وقد يُعزى ذلك إلى أن عضو هيئة التدريس وبعد هذه السنوات من الجد والعمل والعلم والخبرة والنجاح قد امتلك قسطاً وافراً من الدافعية الذاتية الداخلية التي توجهه نحو الإنجاز والبحث العلمي أكثر من تأثير ثناء الزملاء ومديحهم، وربما أثرت طبيعة العلاقات التنافسية في العمل في ذلك، ويتفق ذلك مع دراسة (الشبيتي، 2003)، ودراسة تانج وتشامبرلين (Tang & Chamberlain, 1997) اللتين أظهرتا أن الدافع الأكبر نحو النشاط البحثي لأعضاء هيئة التدريس الحوافز والمكافآت وليس ثناء الزملاء.

أما فيما يتعلق باتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو التدريس، فيظهر جدول (4) هذا الاتجاه العام.

جدول 4

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية الخاصة باتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو التدريس

رقم الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية %	الرتبة
12	4.35	0.77	87	1
7	4.28	0.60	85.6	2
11	4.05	0.90	81	3
4	4.00	0.82	80	4
19	3.85	0.62	77	5
2	3.73	0.99	74.6	6
18	3.38	0.80	67.6	7
17	3.18	1.01	63.6	8
9	2.88	0.82	57.6	9
15	2.33	0.86	46.6	10
الكلي	3.60	0.44	72.1	

يتبين من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي لاستجابات أفراد العينة على فقرات الاتجاه نحو التدريس هو (3.60) بانحراف معياري (0.44)، وبمعنى آخر فقد أشار معظم أفراد العينة إلى أن اتجاهاتهم إيجابية نحو التدريس أيضاً، وقد تراوحت نسبة موافقتهم على فقرات الاتجاه بين 46.6-87%.

وقد جاءت هذه الفقرات مرتبة تنازلياً حسب درجة التقدير من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس:

أرى أن التدريس والبحث العلمي نشاطان يكمّل أحدهما الآخر(4.35) بنسبة 87%، أرى أن التدريس من أهم وظائفي كعضو هيئة تدريس في الجامعة(4.28) بنسبة 85.6%، أرى أن الهدف الأول لتوظيف أساتذة الجامعات هو التدريس، لكنهم يرقون علمياً على أساس البحث والنشر العلمي(4.05) بنسبة 81%، وظيفتي الأولى في الجامعة هي التدريس(4) بنسبة 80%، أرى أنه ينبغي على الجامعة أن تعطي درجات متكافئة للتدريس والبحث العلمي عند إجراءات الترقيات العلمية(3.85) بنسبة 77%، مكانتي العلمية وسمعتي الأكاديمية تعتمد على فعاليتي وإبداعي في قاعات التدريس(3.73) بنسبة 74.6%، لدي رغبة في قضاء وقت أطول في التدريس حيث يشعرني ذلك بالإنجاز(3.38) بنسبة 67.6%، أهم العوامل التي تجعلني أركز جهودي على التدريس هي الحوافز (ويقصد بها زيادة الرواتب والترقيات العلمية) (3.18) بنسبة 63.6%، أنظر إلى الباحثين المبدعين على أنهم –في الوقت نفسه– مدرسين متميزين في قاعات الدراسة (2.88) بنسبة 57.6%، واجبات ومتطلبات البحث العلمي تتعارض مع واجبات التدريس الفعال (2.33) بنسبة 46.6%.

ولعله من المناسب مناقشة الفقرات التي حصلت على أعلى متوسط وأكبر درجة موافقة، وكذلك الفقرات التي حصلت على أقل متوسط وعدم موافقة كما يأتي:

الفقرة التي حازت على أعلى متوسط مرجح، وكان ترتيبها الأول هي فقرة (أرى أن التدريس والبحث العلمي نشاطان يكمّل أحدهما الآخر)، فحصلت على متوسط حسابي (4.35) وهو أكبر من (4.2) –معيار المتوسط المرجح الذي اعتمد سابقا حسب مقياس ليكرت– يعني أن الاتجاه العام يؤيد ويوافق على هذه الفقرة بشدة، وهذا شيء يكاد يتفق عليه جميع أعضاء هيئة تدريس العلوم (92.5% منهم) على أن العلاقة بين التدريس والبحث العلمي علاقة تكاملية، وأن كلاً منهما يعزز الآخر، ويتفق ذلك مع دراسة (الثبيتي، 2003) التي أظهرت أن متطلبات البحث العلمي لا تتعارض مع متطلبات التدريس، وهما دوران تكامليان يعزز كل منهما الآخر؛ إلا أنها تختلف مع دراسة تانج وتشامبرلين (Tang & Chamberlain, 1997) التي أظهرت أن العلاقة بين البحث العلمي والتدريس علاقة تعارضية، وأن مصدر هذا التعارض هو محدودية الوقت، كما تختلف الدراسة الحالية مع دراسة بنتلي وكيفيك (Bentley & Kyvik, 2013 التي رأت أن الالتزامات العائلية للأستاذ الجامعي سببت تبايناً كبيراً في الوقت المستغرق في البحث العلمي لدى الجامعات في 13 دولة، وأن الاهتمام بالبحث يقل مع تقدم العمر على حساب التدريس.

أما الفقرة (أرى أن التدريس من أهم وظائفي كعضو هيئة تدريس في الجامعة) فقد جاءت في المرتبة الثانية، وبمتوسط (4.28)، وهذا يشير إلى أن الاتجاه العام لأفراد العينة 85.6% منهم يوافق بشدة على هذه الفقرة، وتتسق معها الفقرة الرابعة، وهي (وظيفتي الأولى في الجامعة هي التدريس)، وبمتوسط (4)، وهذا يتوافق مع واقع الجامعة، إذ لا تزال جهودها ووظيفتها مركزة على التدريس الجامعي، وهذا ما لاحظه الباحث من خلال خبرته في هذه الكلية لسنوات عديدة، فقد لاحظ كثرة الأعباء التدريسية لأعضاء هيئة التدريس وذلك بسبب كثرة الطلاب في هذه الكلية بالنسبة لأعضاء هيئة التدريس، وبالتالي زيادة العبء التدريسي، وبمقارنة متوسط هذه الفقرات ومتوسط الفقرة السابعة في الجدول (3)، وهي (أعدّ نفسي باحثاً في المقام الأول) يمكننا القول: إن وظيفة التدريس في الجامعة احتلت المرتبة الأولى من بين وظائف الجامعة، وأن وظيفة البحث العلمي احتلت المرتبة الثانية؛ إلا أنهم أجمعوا على أهمية هذه الوظيفة. لذلك نجد هذه الجامعة تولي البحث العلمي كثيراً من اهتمامها، وتخصص له جزءاً من ميزانيتها السنوية، كما يوجد بها مراكز للبحث العلمي، وتصدر عدداً من الدوريات العلمية المتخصصة، وهذه الثنائية الوظيفية هي سمة كل الجامعات تقريباً في معظم بلدان العالم.

وينسجم هذا مع ما أكدته الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي في المملكة العربية السعودية (2009)، فضرورة وضع إستراتيجية للبحث العلمي تتفق مع طبيعة المؤسسة التعليمية ورسالتها، وينبغي على جميع أعضاء هيئة التدريس الذين يدرّسون في برامج التعليم العالي أن يشاركوا في أنشطة البحث العلمي بصورة كافية ومناسبة بشكل يضمن بقاءهم على دراية بالمستجدات في مجال تخصصاتهم، مع أهمية أن ينعكس ذلك على أدائهم التدريسي.

كما أشار أفراد العينة إلى أن العلاقة بين التدريس والبحث العلمي علاقة تكاملية، وليست صراع أدوار، وأن كلاً منهما يعزز الآخر، ويتفق ذلك مع دراسة (الثبيتي، 2003) ودراسة (موسى؛ العتيبي، 2011)، لكنه يختلف مع دراسة تانج وتشامبرلين (Tang & Chamberlain, 1997)، التي أظهرت أن أعضاء هيئة التدريس يرون أن متطلبات البحث العلمي تتعارض مع متطلبات التدريس، وأن التدريس يستهلك قدراً أكبر من وقت أعضاء هيئة التدريس وجهدهم، إلا أنه لا يكافأ مثلما يكافأ النشاط البحثي.

وبالرغم مما تؤكده الفقرات السابقة أن التدريس هو الوظيفة الأساسية الأولى لأعضاء هيئة تدريس العلوم، إلا أن معظم أفراد العينة (82.5 % منهم) يرون أن الانتاجية العلمية تبقى الأهم عندما يأتي موضوع الترقيات الوظيفية، كما في الفقرة الثالثة، وهي (أرى أن الهدف الأول لتوظيف أساتذة الجامعات

هو التدريس، لكنهم يرقون علمياً على أساس البحث والنشر العلمي)، وبمتوسط (4.05)، وهذا واقع معظم جامعات العالم، حيث يُعطى للنشاط البحثي والانتاج العلمي وزن أكبر وأهمية أكثر مما يُعطى للتدريس عند النظر في ترقيات أعضاء هيئة التدريس.

أما الفقرات التي حصلت على أقل درجة موافقة من وجهة نظر عينة الدراسة، فهي الفقرة (واجبات ومتطلبات البحث العلمي تتعارض مع واجبات التدريس الفعال)، بمتوسط حسابي (2.33) بنسبة 46.6%، ثم الفقرة (أنظر إلى الباحثين المبدعين على أنهم –في الوقت نفسه– مدرسين متميزين في قاعات الدراسة)، بمتوسط حسابي (2.88) بنسبة 57.6%، ولعلّ ذلك يدل على أن وظيفة التدريس ترتبط ارتباطاً قوياً بوظيفة البحث العلمي، إذ يعدّ البحث العلمي وسيلة مناسبة لتطوير المستوى العلمي والمعرفي لأعضاء هيئة تدريس العلوم، ومواكبتهم لما يستجد من معارف وتطورات علمية، فمتطلبات وظيفة التدريس لا تتصارع ولا تتعارض مع واجبات ومتطلبات البحث العلمي، وهذا ينسجم تماما مع الفقرة الأولى بأنهما تتكاملان، إذ يرون دورهم المهني دوراً تكاملياً بين التدريس والبحث العلمي، إلا أن التميز في النشاط البحثي والإنتاج العلمي لا يعني تأكيد التميز في مجال التدريس، أي أنه لا تربطهما علاقة ارتباطية ما، ولذلك فإن (60%) من أفراد العينة يرون أنه ليس بالضرورة أن يكون المبرزون من أعضاء هيئة التدريس في مجال التدريس مبدعين في مجال البحث العلمي، لأن لكل منهما قدرات ومهارات مختلفة، متى ما امتلك عضو هيئة التدريس هذه القدرات والمهارات واجتهد في ذلك المجال برع وتميز فيه.

10. 2. للإجابة عن سؤال الدراسة الثاني، وهو: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي والتدريس تبعاً لمتغير الرتبة العلمية؟

قام الباحث بحساب تحليل التباين لدلالة الفروق بين اتجاهات أفراد العينة نحو البحث العلمي والتدريس لمتغير الرتبة العلمية (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، والجدول (5) يوضح ذلك.

جدول 5

تحليل التباين لدلالة الفروق بين اتجاهات أفراد العينة نحو البحث العلمي والتدريس تبعاً لمتغير الرتبة العلمية

مجالات الدراسة	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف) المحسوبة	قيمة (ف) الحرجة
المجال الأول الاتجاه نحو البحث العلمي	بين المجموعات	0.486	2	0.243	1.709	0.168 غير دالة
	داخل المجموعات	8.889	38	0.234		
	الكلي	9.375	40			
المجال الثاني الاتجاه نحو التدريس	بين المجموعات	0.687	2	0.344	1.831	0.109 غير دالة
	داخل المجموعات	9.689	38	0.255		
	الكلي	10.376	40			

غير دالة إحصائياً (0.05) =α

يتضح من الجدول (5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو مجال البحث العلمي بالنسبة لمتغير الرتبة العلمية، فبلغت قيمة (ف) المحسوبة (1.709) وقيمة (ف) الحرجة (0.168)، وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) =α، ويعود ذلك لتقارب المتوسطات الحسابية، والجدول (6) يبين ذلك.

جدول 6

المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية الخاصة باتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي تبعاً لمتغير الرتبة العلمية

المتغير (الرتبة العلمية)	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية %
أستاذ	5	3.67	73.4
أستاذ مشارك	11	3.62	72.4
أستاذ مساعد	24	3.72	74.4

يتبين من الجدول (6) أن المتوسط الحسابي لمتغير أستاذ بلغ (3.67)، و(3.62) لمتغير أستاذ مشارك، و(3.72) لمتغير أستاذ مساعد، وعند مقارنة هذه المتوسطات باستخدام تحليل التباين الأحادي لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية.

كذلك يتبين من الجدول (5) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو مجال التدريس بالنسبة لمتغير الرتبة العلمية، فبلغت قيمة (ف) المحسوبة (1.831) وقيمة (ف) الحرجة (0.109)، وهذه القيمة غير دالة إحصائياً عند مستوى (0.05) =α، ويعود ذلك لتقارب المتوسطات الحسابية، والجدول (7) يبين ذلك.

جدول 7

المتوسطات الحسابية والنسبة المئوية الخاصة باتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو التدريس تبعاً لمتغير الرتبة العلمية

المتغير (الرتبة العلمية)	العدد	المتوسط الحسابي	النسبة المئوية %
أستاذ	5	3.61	72.2
أستاذ مشارك	11	3.55	71.0
أستاذ مساعد	24	3.65	73.0

يتبين من الجدول (7) أن المتوسط الحسابي لمتغير أستاذ بلغ (3.61)، و(3.55) لمتغير أستاذ مشارك، و(3.65) لمتغير أستاذ مساعد، وعند مقارنة هذه المتوسطات باستخدام تحليل التباين الأحادي لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية.

ويمكن تفسير ذلك بأن الأدوار المهنية لعضو هيئة التدريس لا تختلف بسبب الرتبة العلمية، وإنما يتم تخفيف بعض الأعباء التدريسية، فالأستاذ الجامعي وإن اختلفت رتبته الوظيفية عليه أن يؤدي دوره المهني في التدريس والبحث العلمي، وتنسجم هذه النتيجة في جزء منها مع دراسة (الثبيتي، 2003) التي أظهرت عدم وجود فروق ذات دلالة لاتجاهات أفراد العينة نحو التدريس، بينما كانت هناك فروق ذات دلالة نحو البحث العلمي بالنسبة للرتبة العلمية ولصالح الرتبة الأعلى، أما دراسة ماميسيشفيلي وآخرين (Mamiseishvili, Miller & Lee, 2016) فقد أظهرت أن أعضاء هيئة التدريس في رتبة أستاذ مشارك أقل رضاً من الأساتذة والأساتذة المساعدين فيما يتعلق بوظائفهم، ومنها خدمتهم للجامعة والمجتمع، وكذلك العبء التدريسي، والمساواة في العمل، والدعم المؤسسي للأبحاث، كذلك أظهرت دراسة تانج وتشامبرلين (Tang & & Chamberlain, 2010) أن أعضاء هيئة التدريس الذين لديهم 20 سنة أو أكثر من الخدمة، في رتبة أقل من أستاذ كان لديهم أدنى اتجاه نحو البحث العلمي.

10. 3. للإجابة عن سؤال الدراسة الثالث، وهو: هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي والتدريس تبعاً لمتغير الجنس؟

قام الباحث باستخدام اختبار (ت) لدلالة الفروق بين اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي والتدريس تبعاً لمتغير الجنس، والجدول (8) يوضح ذلك.

جدول 8

اختبار (ت) لدلالة الفروق بين اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي والتدريس تبعاً لمتغير الجنس

المجالات	ذكر (العدد 22)		أنثى (العدد 18)		قيمة (ت) المحسوبة	مستوى الدلالة
	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري		
المجال الأول الاتجاه نحو البحث العلمي	4.23	0.82	3.92	0.73	0.82	0.42 غير دالة
المجال الثاني الاتجاه نحو التدريس	4.35	0.69	4.14	0.36	0.38	0.71 غير دالة

غير دالة إحصائياً (0.05) =α

يتضح من الجدول (8) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات اتجاهات أعضاء هيئة تدريس العلوم نحو البحث العلمي والتدريس بالنسبة لمتغير الجنس، فقد بلغ المتوسط الحسابي للذكور في اتجاههم نحو البحث العلمي (4.23) بانحرافٍ معياري (0.82)، أما الإناث فقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاههن نحو البحث العلمي (3.92) بانحرافٍ معياري (0.73)، وعند مقارنة هذين المتوسطين

باستخدام اختبار (ت) للمقارنات الثنائية، ونظراً لأن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.42) أكبر من (0.05) فإن ذلك يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة نحو البحث العلمي.

أما بالنسبة لاتجاهاتهم نحو التدريس، فقد بلغ المتوسط الحسابي للذكور في اتجاههم نحو التدريس (4.35) بانحرافٍ معياري (0.69)، أما الإناث فقد بلغ المتوسط الحسابي لاتجاههن نحو التدريس (4.14) بانحرافٍ معياري (0.36)، ونظراً لأن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.71) أكبر من (0.05)، فإن ذلك يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات أفراد العينة نحو التدريس.

ولعلّ ذلك يعود إلى تشابه المتطلبات والأعباء المهنية لأعضاء هيئة التدريس، فمعظم اللوائح والتعليمات الخاصة بالجامعات السعودية لا تفرق بين الذكور والإناث فيما يُطلب من عضو هيئة التدريس من حيث العبء التدريسي، وساعات العمل، ونظام الترقيات والبحث العلمي، فوظيفة الأستاذ الجامعي سواء أكانت في البحث العلمي أم التدريس واتجاهاتهم نحوها لا ترتبط بنوع عضو هيئة التدريس ذكراً كان أو أنثى بقدر ما ترتبط بالظروف والمهارات التي يمتلكها عضو هيئة التدريس، وتتشابه هذه النتيجة مع دراسة بنتلي وكيفيك (Bentley & Kyvik, 2013) حيث أظهرت أنه لا توجد فروق ذات دلالة تعزى إلى جنس المشاركين فيما يتعلق بالوقت المستغرق بالبحث العلمي.

11. مقترحات الدراسة:

في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها، فإن الدراسة تقترح ما يأتي:

11. 1. أن توفر إدارة الجامعة وعماداتها المختصة مزيداً من الدعم المادي للبحث العلمي، من خلال توفير الأدوات والأجهزة والمعامل العلمية والمكتبات العلمية لتشجيع النشاط البحثي.

11. 2. أن تعقد إدارة الجامعة برامج خاصة لأعضاء هيئة التدريس تهدف إلى تطوير وتحسين مستوى أدائهم التدريسي، إذ يتطلب التدريس الفعال مهارات وخبرات معينة، يمكن تطويرها.

11. 3. أن تعمل إدارة الجامعة على رفع كفاية أعضاء هيئة التدريس في مهارات البحث العلمي، من خلال عقد ورشات عمل بحثية ودورات علمية.

11. 4. أن تفعل إدارة الجامعة موضوع التفرغ العلمي لأعضاء هيئة تدريس العلوم، لتشجيعهم على التميز في النشاط البحثي.

11. 5. أن تكرم إدارة الجامعة أعضاء هيئة التدريس المبدعين في تدريسهم وتشيد بجهودهم، من خلال عقد لقاءات وندوات خاصة، ويمكن اعتماد ذلك كنقاط في الترقيات العلمية.

المراجع العربية

إسماعيل، محمد. (2014). *البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي كيف نهضوا؟ ولماذا تراجعنا؟*. القاهرة، مصر: المجموعة العربية للتوزيع والنشر.

الثبيتي، مليحان. (2003). اتجاهات الأكاديميين الإداريين وأعضاء هيئة التدريس نحو البحث العلمي والتدريس والمكافآت في ثلاث جامعات عربية خليجية. *مجلة جامعة الملك سعود للعلوم التربوية*، *15* .

حميد، علي. (2007). البحث العلمي في الدول العربية: عوائقه ومقتضياته. *مجلة شؤون عربية*، (131)، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

زيتون، عايش. (2004). *أساليب تدريس العلوم*. الإصدار الرابع، عمّان، الأردن: دار الشروق للنشر والتوزيع.

علام، صلاح الدين. (2000). *القياس النفسي والتربوي*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي للطباعة والنشر.

موسى، محمد؛ والعتيبي، منصور. (2011). تطوير أداء أعضاء هيئة التدريس بجامعة نجران وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي. *مجلة كلية التربية*، جامعة الأزهر، (145)، القاهرة، مصر.

الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. (2009). *معايير ضمان الجودة والاعتماد لبرامج التعليم العالي*. الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي، الرياض، السعودية.

وزارة التعليم، جامعة أم القرى. (1436هـ). *اللائحة المنظمة لشؤون منسوبي الجامعات السعوديين من أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم وقواعدها التنفيذية*. مكة المكرمة، جامعة أم القرى.

المراجع الأجنبية

Anderson, W.; Banerjee, U.; Drennan, C; Elgin, S.; Epstein, I.; Handelsman, J.; Hatfull, G.; Losick, R.; O'Dowd, D.; Olivera, B.; Strobel, S.; Walker,G.; & Warner, I.. (2011). Changing the Culture of Science Education at Research Universities. Science, 331 (6014).

Mamiseishvili, K.; Miller, M. & Lee, D. (2016). Beyond Teaching and Research: Faculty Perceptions of Service Roles at Research Universities. *Innovative Higher Education, 41* (2).

Peter James Bentley, P. & Kyvik, S. (2013). Individual Differences in Faculty Research Time Allocations Across 13 Countries. *Research in Higher Education, 54* (3).

Olsen, D. & Ada S. (1996). *The Research Versus Teaching Debate: Untangling the Relationship*. In John Braxton. ed., Faculty Teaching and Research: Is There a Conflict? San Francisco: Jossey-Bass Publishers.

Tang, T. & Chamberlain, M. (2010). Effects of Rank, Tenure, Length of Service, and Institution on Faculty Attitudes toward Research and Teaching: The Case of Regional State Universities. *Journal of Education for Business, 79* (2).

Tang, T. & Chamberlain, M. (1997). Attitudes toward Research and Teaching Difference Between Administrators and Faculty Members. *The Journal of Higher Education, 68* (2), http://ar.unesco.org/gem-report/

<< وصل هذا البحث إلى المجلة بتاريخ 2017/8/2، وصدرت الموافقة على نشره بتاريخ 2017/11/5 >>